

Distr.: General
10 August 2009
Arabic
Original: English



التقرير المرحلي التاسع عشر للأمين العام عن بعثة الأمم المتحدة في ليبيريا

أولا - مقدمة

١ - مدّد مجلس الأمن بموجب قراره ١٨٣٦ (٢٠٠٨) ولاية بعثة الأمم المتحدة في ليبيريا حتى ٣٠ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٩، وطلب مني تقديم تقرير عن التقدم المحرز في إنجاز النقاط المرجعية الأساسية التي وردت في تقريرَي المؤرخين ٨ آب/أغسطس ٢٠٠٧ (S/2007/479) و ١٩ آذار/مارس ٢٠٠٨ (S/2008/183)، وأن أقدم توصيات بشأن أي تعديلات إضافية للعنصر العسكري وعنصر الشرطة في البعثة حسبما تسمح به الحالة ودون إخلال بمتطلبات الأمن في ليبيريا. وقد قدمت التوصيات المطلوبة في تقريرِي الخاص عن البعثة (S/2009/299) المؤرخ ١٠ حزيران/يونيه ٢٠٠٩. ولذا يركّز هذا التقرير على التطورات الرئيسية التي حدثت في ليبيريا منذ تقديمي التقرير المرحلي المؤرخ ١٠ شباط/فبراير ٢٠٠٩ (S/2009/86)، وهو يحتوي أيضا على نتائج وتوصيات بعثة تقييم الاحتياجات الانتخابية التي زارت ليبيريا في أيار/مايو.

ثانيا - التطورات الرئيسية

ألف - التطورات السياسية

٢ - خلال الفترة المشمولة بالتقرير، طغت على الحركة السياسية في ليبيريا الأحداث المتصلة بعمل لجنة تقصي الحقائق والمصالحة. فقد قامت اللجنة، بعد إجراء مشاورات إقليمية في جميع أنحاء البلد، بعقد مؤتمر للمصالحة الوطنية في حزيران/يونيه شارك فيه نحو ٥٠٠ مندوب من المقاطعات الخمس عشرة جميعها ومن أوساط الشتات الليبري. وفي ٣٠ حزيران/يونيه أتمت اللجنة ولايتها وقدمت إلى المجلس التشريعي والرئيسة نسخة "غير محرّرة" من تقريرها النهائي الجامع.



٣ - وتحدّد اللجنة في تقريرها الأسباب الجذرية للنزاع في ليبيريا، وتعرب عن رأي مفاده أن جميع الفصائل قد ارتكبت انتهاكات فظيعة للقانون الجنائي المحلي والقانون الجنائي الدولي والقانون الدولي لحقوق الإنسان والقانون الإنساني الدولي، وتقدّم مجموعة واسعة من التوصيات بشأن المساءلة والتعويضات والعفو، إلى جانب الإصلاحات القانونية والمؤسسية وغيرها من الإصلاحات. وتتضمن توصيات اللجنة إنشاء محكمة جنائية استثنائية لمحاكمة أولئك الذين تمّ تحديدهم كمرتكي انتهاكات جسيمة لحقوق الإنسان ومرتكبي جرائم اقتصادية. ومُن أوصي بمحاكمتهم ثمانية من قادة الفصائل المتحاربة، من بينهم الرئيس السابق تشارلز تايلور، وقائمة من ٩٨ فرداً حُدّدوا "كأسوأ مرتكي للجرائم". وحُدّد ستة وثلاثون شخصا كمسؤولين عن ارتكاب جرائم حرب وجرائم ضد الإنسانية، ولكن لم يوص بمحاكمة هؤلاء لأنهم اعترفوا بالحقيقة أمام اللجنة وأبدوا ندمهم. ويتضمن تقرير اللجنة أيضا قائمة "غير مكتملة" تضم ٥٠ فرداً حُدّدوا كعمولين أو داعمين للفصائل المتحاربة وتوصي اللجنة بتطبيق الجزاءات العامة عليهم، كأن يمنعوا من شغل الوظائف العامة لمدة ثلاثين عاما. وتضم هذه القائمة الرئيسة إيلين جونسون سيرليف مع غيرها من الشخصيات السياسية والأعضاء الحاليين في الحكومة.

٤ - وقبول تقرير اللجنة إلى الآن بردود فعل متباينة. فقد أصدر اثنان من أعضاء اللجنة تقريرين معارضين أعربا فيهما عن رأي مفاده أن توصيات اللجنة لن تساعد على تحقيق المصالحة الوطنية. وعقد ستة من زعماء الفصائل السابقين الموصى بمحاكمتهم مؤتمرا صحفيا مشتركا في مونروفا، أعلنوا فيه رفضهم القاطع للتوصيات، وقالوا إنها تتعارض مع الحصانة التي كُفّلت في عام ٢٠٠٣ بقانون بتوقيع تشارلز تايلور، الرئيس آنذاك، كما تتعارض مع اتفاق السلام الشامل لعام ٢٠٠٣ روحا ونصا. وتقوم جماعات المجتمع المدني بدور نشط في المناقشة العامة التي تجري حول توصيات اللجنة. وما برح مجلس الكنائس الليبيري يناقش التقرير مع مجموعة من الأطراف المعنية، بمن فيهم أعضاء اللجنة وقادة الفصائل المتحاربة وبعض الأفراد الموصى بتطبيق الجزاءات العامة عليهم. وأصدر قرابة ٦٠ من منظمات المجتمع المدني بيانا مشتركا رحب بالتقرير وأدان التهديدات التي وُجّهت إلى بعض أعضاء اللجنة. وأصدر فريق الاتصال الدولي لليبيريا هو الآخر بيانا مماثلا يدين التهديدات ويحث الحكومة على إنشاء اللجنة الوطنية المستقلة لحقوق الإنسان وتكليفها بمهمة الإشراف على تنفيذ توصيات اللجنة.

٥ - أمّا بالنسبة للمسار المتبع في المرحلة المقبلة، فإن قانون لجنة تقصي الحقائق والمصالحة لعام ٢٠٠٥ ينص على وجوب تنفيذ جميع توصيات اللجنة، ويُتظر من الرئيسة أن تقدّم تقريراً عن حالة التنفيذ إلى المجلس التشريعي بوتيرة ربع سنوية. ومع أن تقرير اللجنة

لا يستلزم موافقة المجلس التشريعي، قد يلزم سنّ بعض التشريعات لتنفيذ التوصيات. وقامت لجنة خاصة أنشأها مجلس النواب بتقديم نتائج مداولاتها بشأن التقرير إلى المجلس بكامل هيئته في ٢١ تموز/يوليه واقرحت أن يجري المجلس التشريعي مشاورات بشأن هذه المسألة على مستوى البلد بأسره. وفي ٢٧ تموز/يوليه، أكدت الرئيسة جونسون سيرليف للشعب الليبيري، في كلمة ألقته بمناسبة الذكرى الثانية والستين بعد المائة لاستقلال ليبيريا، أنها ستلتزم بالعمل مع جميع الأطراف المعنية لتنفيذ توصيات اللجنة حيثما كان التقرير متوافقا مع ولاية اللجنة ومهمتها.

٦ - كما اضطلعت الحكومة بأنشطة أخرى للمصالحة الوطنية، ومنها التدابير المتخذة لمعالجة قضية مثار خلاف هي قضية الإصلاح الزراعي. وأيدت الرئيسة التوصيات الصادرة عن لجنة خاصة أنشئت للتوسط في المنازعات المستمرة على الأراضي في مقاطعة نيمبا. وجرى التأكيد في تموز/يوليه على دور الزعماء التقليديين في عملية المصالحة باعتباره القوة الموحدة لليبيريا، وذلك مع الافتتاح الرسمي لمقر جديد في مونروفيا للمجلس التقليدي الوطني لليبيريا.

٧ - وفي الوقت ذاته، هناك متابعة في ليبيريا أيضا لمرافعة الدفاع عن السيد تايلور التي بدأت في تموز/يوليه في لاهاي، حيث تجري محاكمته بخصوص جرائم حرب ارتكبت في سيراليون. وثمة اهتمام خاص بشهادته بشأن الدور الذي قام به عدّة مسؤولين عامين خلال الحرب الأهلية الليبيرية.

٨ - وفي إطار تركيزها على تحسين أداء الحكومة في تنفيذ استراتيجية الحد من الفقر، وتأكيدها على أهمية المساءلة والكفاءة، أجرت الرئيسة جونسون سيرليف تغييرات وزارية كبيرة خلال الفترة المشمولة بالاستعراض. فقد قامت الرئيسة في نيسان/أبريل بإقالة أو نقل وزراء الزراعة والعمل والأشغال العامة والنقل. وفي حزيران/يونيه، أُجريت تغييرات أخرى في عدد من الوزارات والشركات الحكومية والأقسام السياسية الفرعية. وقد استهدفت التغييرات بشكل خاص قطاعي العدالة والأمن اللذين حققا معدلات تنفيذ متواضعة في إطار استراتيجية الحد من الفقر، فعُين وزير جديد للعدل، وآخر للأمن القومي، ووكيل عام، إلى جانب مديرين جدد للشرطة الوطنية الليبيرية ومكتب التحقيقات الوطني والخدمات الأمنية الخاصة.

٩ - وقد انتُخب رئيس جديد مؤقت لمجلس الشيوخ في ٢٦ آذار/مارس، مما أنهى نزاعا على رئاسته كان قد عرقل على نحو خطير عمل هذه الهيئة التشريعية في عام ٢٠٠٨. ومنذ آنذاك، وافقت الهيئة على عدد من اتفاقات الامتياز والعقود التجارية الواسعة النطاق،

واعتمدت تشريعات هامة، منها إدخال تعديلات على قانون عام ٢٠٠٥ المنشئ للجنة الوطنية المستقلة المعنية بحقوق الإنسان والقانون المنشئ للجنة الأراضي لأغراض الوساطة في المنازعات على الأراضي. وبعد جلسات استماع علنية مشتركة، اعتمدت الهيئة التشريعية أيضا الميزانية الوطنية البالغة ٣٧١,٩ مليون دولار للسنة المالية ٢٠٠٩-٢٠١٠ في وقت قياسي. ونظرا للقدرة المحدودة للمؤسسات، ما زال عدد كبير من مشاريع القوانين ينتظر البت فيه، بيد أن اعتماد المجلسين التشريعيين للنظام الداخلي المعدل والتصديق على مشروع خطة استراتيجية لتعزيز الهيئة التشريعية يعد تطورا إيجابيا.

١٠ - وتطور المشهد السياسي في ليبيريا خلال هذه الفترة: فقد وقّع حزب الوحدة الحاكم وحزب العمل الليبري وحزب توحيد ليبيريا المعارضين على مواد اتفاق بالاندماج. وشكّلت أيضا تحالفات بين أحزاب المعارضة، بما في ذلك إبرام اتفاق بتشكيل ائتلاف واسع يضم حزب المؤتمر من أجل التغيير الديمقراطي، وحزب الاتحاد الوطني الليبري، والحزب الوطني القومي للتنافس في انتخابات عام ٢٠١١. إلا أن هياكل الأحزاب السياسية ما زالت ضعيفة ومركّزة إلى حد كبير من الناحية التنظيمية، على الشخصيات السياسية لا على برامج سياسية مفصلة.

١١ - وقد زار وكيل الأمين العام لعمليات حفظ السلام، ألان لوروي، ليبيريا في الفترة من ١٤ إلى ١٧ حزيران/يونيه، لإجراء مشاورات مع أصحاب المصلحة الوطنيين والدوليين واستعراض عمليات البعثة. وأكدت اجتماعاته مع جميع المحاورين، بمن فيهم الرئيسة جونسون سيرليف وأفراد قطاع الأمن الليبري، الاستنتاجات التي توصلت إليها بعثة التقييم التقني، والواردة في تقرير المؤرخ ١٠ حزيران/يونيه، ولا سيما هشاشة السلام السائد، والحاجة إلى التعجيل بتنمية المؤسسات الأمنية وقطاع سيادة القانون للبلاد، وأهمية تعزيز الحوار السياسي والتسوية.

باء - الحالة الأمنية

١٢ - ما زالت الحالة الأمنية مستقرة عموما، بالرغم من استمرار هشاشتها خلال الفترة المشمولة بالتقرير. فقد انتشرت أعمال منافية للقانون والنظام منها الاغتصاب والسلب المسلح. واستمر أيضا العنف المجتمعي والغوغائي الذي كثيرا ما يُعزى إلى التوترات بين الفئات العرقية والمجتمعات المحلية بسبب المنازعات على الأراضي.

١٣ - وحدثت أيضا توترات بين أفراد القوات المسلحة وقوات الأمن الليبرية في منروفيا، حيث هاجم جنود تابعين للقوات المسلحة الليبرية ضباط الشرطة الوطنية الليبرية في ثلاثة أحداث منفصلة في شباط/فبراير، ونيسان/أبريل، وأيار/مايو. وظلت الحالة، التي تفاقت

بسبب الانخفاض الكبير في أسعار المطاط، هشة في بعض المزارع منها مزرعة غوثري رابر حيث عمد ٢٠٠ من المستخدمين المتظاهرين احتجاجاً على عدم دفع مرتباتهم، إلى أخذ عضو مجلس الشيوخ عن مقاطعة بومي رهينة وأحرقوا مركزاً للشرطة المحلية في آذار/مارس. فتدخلت وحدة دعم الشرطة الوطنية، بمساندة من البعثة، لاستعادة النظام.

١٤ - وتصاعدت وتيرة المنازعات الصغيرة نسبياً بسرعة فتحوّلت إلى أحداث كبيرة تهدد بزراعة الاستقرار. ففي ١٤ حزيران/يونيه، اندلع عنف واسع النطاق في مدينة هاربر، في مقاطعة ميريلاند، في الجنوب الشرقي، فجّرت ادعاءات بوقوع قتل طقوسي. وتفاقم هذا الحدث بسرعة فأدى إلى اندلاع شغب شارك فيه أكثر من ٢٠٠٠ شخص عمدوا إلى نهب مركز للشرطة المحلية وألحقوا أضراراً بالغة بالسجن سهّلت هروب ٢٤ سجيناً. وقام المتظاهرون برشق ضباط الشرطة الوطنية الليبرية بالحجارة وسكب البترين على موظفي الإصلاحات الوطنيين وكادوا يلقون حتفهم. وتطلب احتواء الموقف توحيد جهود الموظفين العسكريين وموظفي وحدة الشرطة المشكّلة التابعين للبعثة، وضباط الشرطة الوطنية، والسلطات المحلية.

١٥ - وواصلت البعثة رصد التحديات الأمنية المتصلة بالمقاتلين السابقين، الذين كثيراً ما تكون القدرات التنظيمية والهياكل القيادية المتبقية لديهم عوامل مساهمة في تصعيد الأحداث الأمنية، بالرغم من أن هذه القدرات والهياكل تُستغل بشكل رئيسي حتى الآن في الأنشطة الاقتصادية. وفي تموز/يوليه قامت الرئيسة جونسون سيرليف رسمياً بإغلاق البرامج الوطنية لتزع السلاح والتسريح والتأهيل وإعادة الإدماج، التي أفضت بنجاح إلى نزع سلاح أكثر من ١٠١ ٠٠٠ محارب سابق وتسريحهم، وإلى تقديم المساعدة من أجل إعادة إدماج أكثر من ٩٠ ٠٠٠ مقاتل سابق منذ عام ٢٠٠٣. إلا أن زيادة البطالة لا سيما في صفوف الشباب، ما زال يشكل خطراً أمنياً. وواصلت البعثة أيضاً رصد الاتجار في المخدرات والأسلحة الخفيفة. فقد دلت عمليات المصادرة الأخيرة على أن إنتاج مخدر الماريوانا في ليبيريا يفوق الاستهلاك المحلي، وأنه قد أقيمت شبكات عابرة للحدود يمكن استخدامها في أنشطة الاتجار وأنشطة اقتصادية أخرى غير مشروعة.

جيم - الحالة الاقتصادية

١٦ - واصلت الحكومة تنفيذ استراتيجيتها للحد من الفقر "رفع ليبيريا"، فعقدت معتكفاً على مستوى مجلس الوزراء في نيسان/أبريل لتقييم التقدم المحرز بشأن النتائج التي يمكن تحقيقها، ووجدت أنه بالرغم من التقدم المحرز، كان التنفيذ بطيئاً بسبب نقص الموارد والقدرات. وفي حزيران/يونيه، أعلن وزير التخطيط والشؤون الاقتصادية للجمهور

أن الحكومة لم تحقق إلا ٢٠ من أصل ١٠٧ من النتائج التي سعت الاستراتيجية لتحقيقها في السنة الأولى. بيد أن هذا الرقم مضلل حيث أمكن بالفعل تحقيق بعض النتائج التي كانت الاستراتيجية تسعى لتحقيقها في السنة الثانية. ومن المقرر عقد معتكف آخر لمجلس الوزراء في منتصف آب/أغسطس، لوضع خطة عمل للتعجيل بتحقيق النتائج التي تأخرت عن موعدها، وتلك المعرضة للخطر في جميع القطاعات.

١٧ - وعلى الصعيد الكلي، يتوقع أن ينمو الاقتصاد الليبري بنسبة تقارب ٥ في المائة في عام ٢٠٠٩، بانخفاض عن نسبة ٧,١ في المائة التي تحققت في عام ٢٠٠٨، ويعزى ذلك إلى حد كبير إلى الآثار السلبية للأزمة الاقتصادية العالمية على الطلب الدولي على السلع، وانخفاض تدفقات رأس المال. وساهم انخفاض أسعار الوقود والغذاء في تدني التضخم إلى درجة كبيرة، الذي انخفض إلى ٧ في المائة في أيار/مايو، من أقصى نسبة كان قد بلغها وهي ٢٧ في المائة في آب/أغسطس ٢٠٠٨. وقُدِّر أن الناتج المحلي الإجمالي الاسمي قد بلغ ٨٧١ مليون دولار، أو ٢٢١ دولاراً للفرد الواحد في عام ٢٠٠٨. وقياساً بالميزانية الوطنية المتوازنة البالغة ٢٩٨ مليون دولار للسنة المالية ٢٠٠٨/٢٠٠٩، ارتفعت حصيلة الإيرادات الوطنية بنسبة تقارب ٢٥ في المائة في العام الماضي.

١٨ - واضطلعت ليبريا بعدد من مبادرات الإصلاح الاقتصادي، وانتهى استعراض البرنامج الثاني الذي أجراه المجلس التنفيذي لصندوق النقد الدولي في أيار/مايو والذي وجد أن البلد لا يزال على المسار الصحيح. إلا أنه بينما أحرزت مكاسب في تحسين القدرة التنافسية الخارجية، لا تزال هناك اختناقات هيكلية كبيرة، بما فيها القيود المفروضة على القدرات، وعدم كفاية الهياكل الأساسية، والتأخير في الحصول على موافقة المجلس التشريعي لإصلاح الإدارة المالية العامة. وأبرز استمرار انخفاض الاستثمار الأجنبي المباشر والتحويلات المالية الضرورية الملحة لأن تقوم الحكومة بتهيئة مناخ للاستثمار يكون شفافاً ويمكن التنبؤ به، بما في ذلك من خلال إنفاذ تدابير مكافحة الفساد بصورة فعالة.

١٩ - وفي محاولة للتقليل من حدة تأثير الانكماش الاقتصادي العالمي، والتخفيف من حدة ارتفاع معدل البطالة الذي يؤثر بشدة على توفير فرص كسب الرزق للمقاتلين السابقين وغيرهم من الشباب المعرضين لمخاطر شديدة، استمرت بعثة الأمم المتحدة في ليبريا، بالاشتراك مع البنك الدولي، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، وبرنامج الأغذية العالمي، في استخدام العمالة المكثفة في إصلاح الطرق لخلق فرص عمل قصيرة الأجل وتعزيز الاستقرار في المناطق ذات الخطورة الأمنية العالية، بما فيها بالقرب من مزارع المطاط والمناطق الحدودية

غير المستقرة. وفي الفترة من كانون الثاني/يناير إلى حزيران/يونيه، استحدثت قرابة ١٣ ٠٠٠ فرصة عمل، وتمثل النساء نحو ٢٥ في المائة من القوة العاملة.

دال - الحالة الإنسانية

٢٠ - عوضاً عن النداء الإنساني لعام ٢٠٠٩، أصدر الفريق القطري للجنة الدائمة الليبرية - المشتركة بين الوكالات في آذار/مارس ورقة للدعوة، تبرز مسائل الصحة والمياه والصرف الصحي، والأمن الغذائي، والتغذية، والتعليم، والحماية باعتبارها مجالات رئيسية ذات تحديات إنسانية متبقية تتطلب اتخاذ إجراءات فورية تماشياً مع استراتيجية الحد من الفقر. واستمر التخطيط لحالات الطوارئ، بقيادة مكتب مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين لاحتفال حدوث تحركات عبر الحدود من كوت ديفوار أو غينيا. واستمرت منظمة الصحة العالمية، ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة، وصندوق الأمم المتحدة للسكان، في تقديم الدعم للجهود التي تبذلها الحكومة للحد من ارتفاع معدل وفيات الأمهات، بما في ذلك عن طريق إعادة تأهيل الهياكل الأساسية المتضررة وتجهيزها بالمعدات، وتدريب الموظفين.

٢١ - وانتهت عملية إعادة اللاجئين الطوعية إلى وطنهم التي استؤنفت في نيسان/أبريل ٢٠٠٨ بغرض إعادة اللاجئين الليبريين الموجودين في غانا إلى وطنهم، في آذار/مارس ٢٠٠٩، حيث قدمت المساعدة إلى ١٠ ٣٤٤ لاجئ للعودة من المنطقة دون الإقليمية. ومنذ نهاية الحرب الأهلية، قدمت المساعدة إلى ما مجموعه ١٢٢ ٨١٠ لاجئين ليبريين للعودة، وعاد ٤٥ ٩٥٤ لاجئ إلى ليبريا من تلقاء أنفسهم. إلا أنه لا يزال يوجد قرابة ٦٥ ٠٠٠ لاجئ ليبري في غرب أفريقيا.

هاء - الحالة الإقليمية

٢٢ - في ١١ تموز/يوليه، أعلنت السلطة العسكرية الحاكمة في غينيا، المجلس الوطني من أجل الديمقراطية والتنمية، أن قوات مسلحة يمولها تجار مخدرات كانت قد تجمعت في المناطق الحدودية بين غينيا - بيساو وليبيريا والسنغال لشن هجوم على غينيا رداً على الإجراءات الأخيرة التي اتخذتها السلطات الغينية ضد الأشخاص البارزين المرتبطين بالتكتلات الدولية للمخدرات. ورداً على ذلك، أكدت ليبريا أن أراضي بلدها لن تُستخدم أبداً لشن هجوم على جيرانها. وفي أعقاب التقارير التي أفادت بأن الجيش الغيني كان قد وضع في حالة تأهب قصوى على طول الحدود، أجرت بعثة الأمم المتحدة في ليبريا والمسؤولون الأمنيون تحقيقات لم تكشف عن أي دليل على وجود عناصر مسلحة غير شرعية. وأكدت دوريات

مشاركة منتظمة تضم البعثة مع قوات أمن من ليبيريا وغينيا، أن الوضع على طول الحدود بين غينيا وليبيريا ما زال يتسم بالهدوء.

٢٣ - ويشكل الاتجار بالمخدرات تهديدا خطيرا للاستقرار في المنطقة دون الإقليمية، ويمكن أن يقوض المكاسب التي تحققت في مجال بناء الأمن ومؤسسات سيادة القانون في ليبيريا وكوت ديفوار وسيراليون، فضلاً عن الجهود المبذولة لتوطيد السلام في تلك البلدان. وبعد إجراء مشاورات مع البلدان المساهمة بقوات الشرطة وقيادة بعثة الأمم المتحدة في ليبيريا وعملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار، أعترفت أن أنقل مؤقنا مستشارا للشرطة من كل بعثة إلى مكتب الأمم المتحدة لغرب أفريقيا في داكار، السنغال، لفترة أولية مدتها ثلاثة أشهر، لدعم تنفيذ خطة عمل الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا لمكافحة الاتجار غير المشروع بالمخدرات والجريمة المنظمة عبر الوطنية. وفي غضون ذلك، صدقت ليبيريا في ٢٧ أيار/مايو، على اتفاقية الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا بشأن الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة.

٢٤ - وأجرت بعثة الأمم المتحدة في ليبيريا وعملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، بعثة ميدانية مشتركة إلى غرب كوت ديفوار في نيسان/أبريل، ووجدت أن العديد من المقاتلين الليبريين الذين يقدر عددهم بين ١٥٠٠ و ٢٠٠٠ مرتبطون بالمليشيات الإيفوارية ومتورطون في الاستغلال غير المشروع للموارد الطبيعية مع عناصر من المليشيات في كوت ديفوار. وقد تم استيعاب بعض المقاتلين السابقين الليبريين إلى حد أنهم بدؤوا يقدمون أنفسهم على أنهم من مواطني كوت ديفوار. وواصلت بعثة الأمم المتحدة في ليبيريا رصد الحدود عن كثب، وأجرت عمليات مشتركة ضمت وكالات أمنية من ليبيريا وغينيا وسيراليون وعملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار.

ثالثا - تنفيذ ولاية بعثة الأمم المتحدة في ليبيريا

ألف - إصلاح قطاع الأمن

استراتيجية الأمن القومي وبنيتها الهيكلية

٢٥ - منذ صدور تقرير الخصاص عن بعثة الأمم المتحدة في ليبيريا في ١٠ حزيران/يونيه، حدثت تطورات أخرى في إصلاح استراتيجية الأمن القومي وبنيتها الهيكلية. وتمشيا مع مصفوفة تنفيذ استراتيجية الأمن القومي التي تحدد الأولويات القابلة للتنفيذ التي ينبغي تحقيقها بحلول عام ٢٠١١، يقوم مكتب الهجرة والتجنيس ومكتب الجمارك والرسوم بدعم من بعثة الأمم المتحدة في ليبيريا بوضع خطط استراتيجية. واختتمت وزارة الدفاع المشاورات

التي بدأتها بشأن مشروع استراتيجية الدفاع الوطني، في حين بدأ وضع سياسات تتعلق بالشؤون الجنسانية للوزارة، وفقا لقرار مجلس الأمن ١٨٢٠ (٢٠٠٨) بشأن المرأة والسلام والأمن. بيد أن التأخير في سن قانون إصلاح الأمن والاستخبارات في ليبريا، المقدم في عام ٢٠٠٧، لا يزال يعرقل التنسيق بين الأمن والاستخبارات. ومن ناحية أخرى أُحرز تقدم كبير في وضع آلية أمن جديدة للمقاطعة، وسيتم التنسيق الأمني ليشمل المقاطعات.

٢٦ - وبذلت الحكومة جهودا لتلبية الاحتياجات التشغيلية لقطاعي سيادة القانون والأمن، وزادت من مخصصات ميزانيتها بنسبة تقارب ٢٥ في المائة خلال السنة المالية السابقة. وازدادت ميزانيات القوات المسلحة في ليبريا والشرطة الوطنية في ليبريا بقرابة الثلث في الميزانية الوطنية للفترة ٢٠٠٩/٢٠١٠.

القوات المسلحة الليبرية

٢٧ - استمر تطوير القوات المسلحة الليبرية الجديدة التي يبلغ قوامها ٢٠٠٠ فرد يحقق تقدما. وبدأت الكتيبة الأولى برنامج التدريب والتقييم التابع لجيش الولايات المتحدة الذي سيستكمل في أيلول/سبتمبر، في حين ستكمل الكتيبة الثانية البرنامج في كانون الأول/ديسمبر. وفي ذلك الوقت، سيقوم المتعاقدون من الولايات المتحدة، الذين يدربون القوة ويجهزونها حاليا، بتسليمه إلى وزارة الدفاع التي ستتولى مسؤولية التدريب، وإنشاء الجيش الجديد. وأشارت الولايات المتحدة إلى أنها تزمع تخصيص قرابة ٦٠ عسكريا أمريكيا في الخدمة لمواصلة توجيه القوات المسلحة في ليبريا اعتبارا من كانون الثاني/يناير ٢٠١٠.

٢٨ - وبدأت البعثة تنفيذ عملية مع وزارة الدفاع والقوات المسلحة الليبرية لتدريب الجيش الجديد وتوجيهه، وهي عملية ستنفذ على مرحلتين. وقد بدأت المرحلة الأولى في تموز/يوليه، وستقوم خلالها البعثة بتقديم الخدمات العسكرية التعريفية والدعم للتدريبات حتى كانون الأول/ديسمبر. واعتبارا من كانون الثاني/يناير ٢٠١٠، ستبدأ المرحلة الثانية التي تشمل التدريب والتوجيه على نحو أكثر تنظيما، بما يتماشى مع استراتيجية ومبادئ الدفاع الوطنية. وبقيادة فريق توجيهي يضم ممثلين عن القوات المسلحة الليبرية ووزارة الدفاع وسفارة الولايات المتحدة في مونروfia وبعثة الأمم المتحدة في ليبريا، تعقد بانتظام اجتماعات أفارقة عاملة، إلا أن التحول من الاضطلاع بأنشطة التخطيط والعمليات المشتركة مع الشركاء الدوليين إلى العمل باستقلال تام يشكل تحديا للقوات المسلحة، التي لا يُتوقع أن تبلغ هذا المستوى قبل حلول عام ٢٠١٢. ومن الشواغل الرئيسية، التي أعربت الرئيسة جونسون سيرليف عن عزمها معالجتها، احتلال التوازن بين الجنسين في صفوف القوات المسلحة

الليبرية الجديدة. فحتى ١ آب/أغسطس، لم يبلغ عدد النساء في صفوف الجيش سوى ٥٨ من أصل ٢٠٠٠ فرد.

الشرطة الوطنية الليبرية

٢٩ - قدم كبار ضباط الشرطة الوطنية إلى المانحين في مونروفيا في ٢٣ حزيران/يونيه ١٨ مشروعا من المشاريع ذات الأولوية في إطار الخطة الاستراتيجية للشرطة الوطنية الليبرية. وتتيح هذه المشاريع، التي تقدر تكلفتها مجتمعة بنحو ٢٠ مليون دولار ومن المقرر تنفيذها على مدى ثلاث سنوات، إطارا لتنسيق الجهود بين بعثة الأمم المتحدة والحكومة الليبرية والشركاء الثنائيين لمجابهة التحديات التي تحول دون اكتساب الشرطة الوطنية القدرة الكاملة على القيام بالعمليات. ومن المجالات الأساسية التي تستدعي المساعدة من الشركاء الثنائيين لليبريا، الهياكل الأساسية والمعدات والقدرات اللوجستية للشرطة. وتطلب الحكومة أيضا تقديم الدعم المالي للشرطة، بالإضافة إلى التزامات مضمونة بتغطية التكاليف المتكررة، بما في ذلك تكاليف صيانة المعدات وتوفير الوقود. وقد أنشأ برنامج الأمم المتحدة الإنمائي صندوقا استثماريا لإدارة المساهمات المقدمة في إطار دعم تنفيذ الخطة. وفي أيلول/سبتمبر، ستقوم الأمم المتحدة بتيسير قيام الشرطة الوطنية الليبرية بتقديم الخطة الاستراتيجية إلى شركاء ليبريا في نيويورك.

٣٠ - وفي غضون ذلك، وفي انتظار صدور تعهدات رسمية بتقديم المساعدة، ما زالت الشرطة الوطنية الليبرية تواجه صعوبات بالغة من حيث فعالية عملها، على الرغم من إحراز بعض التقدم فيما يتصل بأنشطة بناء القدرات. ويجري حاليا إعداد الصيغ النهائية للعديد من السياسات والإجراءات، بما في ذلك إجراءات التشغيل الموحدة لمراكز الشرطة وسياسة بشأن المعايير المهنية. وأحرز أيضا تقدم كبير في تنفيذ سياسة بشأن الترقيات تنص على اختيار كبار الضباط على أساس اختبارات تنافسية ومعايير أخرى محددة.

٣١ - ولوحظت أيضا أوجه تحسن في الآونة الأخيرة في قدرة الشرطة الوطنية الليبرية على التحقيق في الجرائم العنيفة المبلغ عنها في مونروفيا وحلها، والتحقيق في الشكاوى الواردة بشأن سوء سلوك أفراد الشرطة. إلا أنه ما زالت هناك مقاومة لمتابعة القضايا الجنائية المتعلقة بأشخاص مرموقين أو الادعاءات بسوء سلوك كبار ضباط الشرطة، ويفترض أن ذلك مرجعه الخوف من الانتقام.

٣٢ - وأظهرت الوحدات المسلحة التابعة للشرطة الوطنية الليبرية تحسنا ملحوظا في استخدام الأسلحة، مع انخفاض عدد ما أُبلغ عنه من حوادث إطلاق النار تكتنفها الشكوك

على يد أفراد وحدة الاستجابة للطوارئ ووحدة دعم الشرطة. وبدأ الفوج الرابع من وحدة الاستجابة للطوارئ تدريباته في أيار/مايو، ويجري حاليا استقدام أفراد الفوج الخامس وفرزهم. وتضم الوحدة حاليا ٢٠٧ من الأفراد المدربين بالكامل، من أصل القوام المقرر أن يبلغ ٥٠٠ ضابط، بينما يجري تشييد مقر الوحدة في مونروفيا.

٣٣ - وشهد وضع الهياكل الأساسية للشرطة في المقاطعات بعض التقدم، مع تسليم خمسة مراكز شرطة تم تشييدها أو تجهيدها مؤخرا. وثمة أربعين مشروعا إضافيا من مشاريع الهياكل الأساسية قيد التنفيذ. كما تقوم الشرطة الوطنية الليبرية، بدعم من مستشاري البعثة في شؤون الشرطة، بوضع نظام لتوزيع المعدات الموجودة حاليا في مخازنها، بما في ذلك أجهزة الاتصال اللاسلكي، وأطقم أدوات التحقيق في الجرائم، والمعدات واللوازم المكتبية.

٣٤ - ويحظى مكتب الهجرة والتجنس بالمزيد من الاهتمام، ويجري العمل حاليا على إعداد الصيغة النهائية لخطة استراتيجية لتوفير إطار لمواصلة تطوير المكتب. ومن ناحية ثانية فإن عمليات الوكالة يعوقها عدم وجود هياكل أساسية ومعدات اتصال مناسبة. وعلاوة على ذلك، فلديه عدد محدود من الموظفين المدربين، وإجراءات تشغيل موحدة ضعيفة، كما أن آليات القيادة والمراقبة ضعيفة للغاية. وفي حزيران/يونيه، وقعت حكومة ليبيريا اتفاقات ثنائية لتدريب ١٥٠ من موظفي الهجرة في غانا، وهي عملية ستبدأ في أيلول/سبتمبر.

باء - تعزيز المؤسسات القضائية والقانونية والإصلاحية

٣٥ - ما زالت هناك مجموعة من التحديات الكبيرة قائمة في القطاعات القانونية والقضائية والإصلاحية، نظرا لانعدام القدرات والهياكل الأساسية والمعدات اللازمة. وقد أعدت لوزارة العدل والقضاء الصيغ النهائية لخطط استراتيجية لمعالجة هذه القضايا، وهي خطط بدأ تنفيذها في بعض المناطق. ومن ناحية ثانية ثمة مشاكل داخلية خطيرة عرقلت مبادرات تطوير الجهاز القضائي، وهو ما يدعو للقلق. ويؤدي عدم كفاية اعتمادات الميزانية إلى الحد من قدرة هذا الجهاز على العمل، ويجعله معتمدا بالكامل تقريبا على التمويل المقدم من الجهات المانحة.

٣٦ - ويقوم معهد التدريب القضائي حاليا بوضع برنامج للتدريب، ويُتوقع أن تبدأ الدورات في نهاية العام، في حين مكن برنامج للمنح الدراسية ممول من القطاع الخاص في كلية آرثر غريمس للحقوق من زيادة مجموع عدد محامي المساعدة القضائية إلى ١٨ محاميا، وهو ما يكفي لتوفير محام واحد على الأقل لكل مقاطعة. وفي نفس الوقت، أنشأت الحكومة وحدة معنية بقضايا العنف الجنسي والجنساني تجمع بين مهام التحقيق والادعاء، من جهة، وتقديم الدعم للضحايا من جهة أخرى. وتمكنت المحكمة المختصة في جرائم العنف الجنسي والجنساني، التي أنشئت عام ٢٠٠٨، من تجاوز عدد من الصعوبات التشغيلية التي

كانت تعاني منها في المراحل الأولى لإنشائها، وأنهت بنجاح أول محاكمة أجرتها في تموز/ يولييه ٢٠٠٩.

٣٧ - ونظرا لأن القضاء يفتقر إلى القدرة على البت في القضايا في حينها، فإن عدد القضايا الجنائية المتراكمة أخذ في الازدياد. وأدى العدد الكبير من حالات الفرار الجماعي التي شهدتها سجون ليبيريا مؤخرا إلى زيادة تركيز الحكومة على قطاع المؤسسات الإصلاحية، بما في ذلك الحاجة إلى معالجة أوجه القصور الأمني في السجون. ورغم أن الخطة الاستراتيجية الخمسية لمكتب الإصلاحات وإعادة التأهيل لم تُعتمد بعد، فقد بدأت جهود إعادة التأهيل بإعطاء الانطلاقة لمشروع زراعي نموذجي في سجن زويدرو. ويستمر أيضا تنفيذ مشروع المحكمة المتنقلة في سجن مونروفيا المركزي، حيث قامت هذه المحكمة، منذ إنشائها في شباط/فبراير، باستعراض ٤٧٠ ١ قضية، وهو ما أسفر عن إطلاق سراح ٤٧٢ من المحتجزين. وساعد هذا المشروع على تثبيت عدد السجناء في هذه المؤسسة التي ظلت تضم، عادة، ١ ٠٠٠ نزيل تقريبا. وبدأ أيضا تنفيذ مشروع آخر في سجن مونروفيا يجري في إطاره استعراض حالات الاحتجاز لمدة طويلة بسبب جرائم أخطر. وفي نفس الوقت، أوقف استقدام موظفي المؤسسات الإصلاحية الوطنيين بسبب الصعوبات المالية، ويبلغ عدد موظفي المؤسسات الإصلاحية المدربين ١٧١ موظفا فقط من أصل ٥٠٠ من المقرر توظيفهم على صعيد البلد ككل.

٣٨ - وتفتقر السلطات الليبرية أيضا إلى القدرة على ضمان الأمن في السجون على النحو المطلوب، وهو ما يستدعي نشر عناصر من وحدات الشرطة المشكلة التابعة للبعثة في سجون مونروفيا وزويدرو. وسيلزم تمويل من الجهات المانحة لتطوير القدرة الوطنية على ضمان الأمن في السجون، بما في ذلك من خلال وحدة دعم الشرطة على المدى المتوسط.

جيم - حقوق الإنسان

٣٩ - استمرت حالة حقوق الإنسان في التحسن في ليبيريا رغم أن ضعف المؤسسات المعنية بسيادة القانون وانعدام الأمن الاقتصادي والسبل المحدودة للحصول على الخدمات الاجتماعية أمور ظلت تطرح تحديات خطيرة لفعالية حماية حقوق الإنسان. وشرعت الحكومة في وضع خطة عمل وطنية لحقوق الإنسان وأنشأت لجنة توجيهية، يرأسها وزير العدل، للإشراف على العملية. ويُتوقع أيضا أن تضطلع اللجنة بدور رئيسي في كفالة وفاء ليبيريا بالتزاماتها المتعلقة بالإبلاغ بموجب المعاهدات الدولية. ولم تشكل بعد اللجنة الوطنية المستقلة لحقوق الإنسان مع أن قانون تأسيسها وقع في عام ٢٠٠٥ وعُدل في عام ٢٠٠٩. وبالإضافة إلى متابعة تنفيذ توصيات لجنة تقصي الحقائق والمصالحة، يتوقع أن تعمل لجنة

حقوق الإنسان كمركز تنسيق مؤسسي مستقل لجهود المصالحة، وكآلية للدفاع عن حقوق الجمهور في ليبريا.

٤٠ - ورغم عدم تنفيذ حكم عقوبة الإعدام منذ عام ١٩٧٩، ما زال القانون الجنائي الليبري ينص على تطبيق عقوبة الإعدام على مرتكبي عدد من الجرائم، رغم الضغوط الدولية التي تمارس من أجل إلغائها على أساس أنها تشكل انتهاكا للالتزامات ليبريا في إطار البروتوكول الاختياري الثاني الملحق بالعهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية. وتثير توصيات لجنة تقصي الحقائق والمصالحة مزيدا من الشواغل في هذا الصدد، لأن بعض المقترحات تشمل محاكمة مرتكبي بعض الجرائم المرتكبة خلال النزاع في المحاكم المحلية. ومن ناحية ثانية فإن أسوأ مرتكبي الجرائم الذين أوصي بمحاكمتهم في محكمة جنائية استثنائية لن يواجهوا عقوبة الإعدام، لأن تلك المحكمة ستكون بمثابة محكمة محلية ذات طابع دولي وبالتالي ستطبق المعايير الدولية.

دال - بسط سلطة الدولة في جميع أرجاء البلد

٤١ - رغم زيادة نشر ممثلي الوزارات، ما زال توسيع نطاق سلطة الدولة بفعالية إلى خارج مونروفيا محدودا بسبب تغيب المسؤولين العاميين والافتقار إلى الدعم اللوجستي. إلا أنه اتخذت تدابير لمعالجة بعض هذه المشاكل، ومنها وضع برامج للمكافأة على الحضور والأداء. كما أحرز تقدم في تعيين المسؤولين المدربين، بوسائل منها برنامج فئة الإدارة العليا، الذي أنشئ لاجتذاب الليبريين المؤهلين إلى الخدمة العامة، والذي حقق هدفه من حيث التعيين بنشر ١٠٠ فني مدرب في ٢٢ وزارة ووكالة حكومية وجميع المقاطعات الخمس عشرة. ويجري أيضا إعداد مشروع سياسة وطنية للامركزية والحكم المحلي.

٤٢ - وواصلت الحكومة جهودها الرامية إلى تحسين سبل الوصول إلى المناطق النائية من البلد، ف وقعت في أيار/مايو اتفاقا مع مصرف التنمية الأفريقي لبناء طريق طوله ١٢٠ كيلومترا يربط مقاطعتي ريفر غي وميريلاند في جنوب شرق البلد. كما واصل الصندوق الاستثماري للإعمار الذي يديره البنك الدولي تلقي التبرعات من أجل مشاريع البنى التحتية على صعيد البلد. وشكلت أيضا النفقات المقررة لتطوير البنى التحتية عنصرا رئيسيا من الميزانية الوطنية للفترة ٢٠١٠/٢٠٠٩، حيث تلقت وزارة الأشغال العامة حوالي عشرة في المائة من مجموع الميزانية، أو حوالي ٤٠ مليون دولار، منها مبلغ مرصود لإصلاح الطرق قدره ٢٠ مليون دولار.

هاء - إدارة الموارد الطبيعية

٤٣ - أجرت عملية كيمبرلي استعراضا في حزيران/يونيه لمتابعة التوصيات التي قدمتها في عام ٢٠٠٨. وأُدجِحت في ميزانية وزارة الأراضي والمعادن والطاقة للفترة ٢٠١٠/٢٠٠٩ ثلاثة مكاتب إقليمية دائمة تابعة للمكتب الحكومي للماس لدعم تسجيل الماس وإصدار الشهادات المتعلقة به. إلا أنه لم توضع الخطط بعد لإنشاء مكتب في مقاطعة سينوي حيث أفيد بمزاولة أعمال تعدين غير مشروعة. وفي تموز/يوليه، وقع الرئيس على تحويل مبادرة الشفافية في مجال الصناعات الاستخراجية إلى قانون سيركز على رصد الإيرادات المتأتية من التعدين والحرجة واستخراج النفط وإنتاج المطاط. وتشكل ليبريا أول بلد يدمج الحرجة وإنتاج المطاط في ولاية مبادرته للشفافية في مجال الصناعات الاستخراجية.

٤٤ - وأقر الجهاز التشريعي العقود الثلاثة الأولى من عقود الإدارة الحرجية مما سيسمح ببدء عمليات قطع الأشجار على نطاق واسع. وأشرفت وكالة تنمية الحرجة على عملية فتح العطاءات المتعلقة بأربعة عقود إضافية ينظر فيها حاليا فريق تقييم العطاءات. واستهلت حكومة ليبريا أيضا مفاوضات رسمية مع المفوضية الأوروبية بشأن اتفاق شراكة طوعية يتعلق بإنفاذ قوانين الغابات والإدارة والتجارة. ورغم تعطل التشريعات المتعلقة بحقوق المجتمعات المحلية في الأراضي الحرجية ومواردها، أصدرت وكالة تنمية الحرجة أنظمة للاستخراج التجاري والمستدام للمنتجات الحرجية غير الخشبية، وتجهيز المنتجات الحرجية وتسويقها، وتقييم الأثر البيئي، وشرعت في فحص دقيق للقانون الشامل لحفظ الأحياء البرية وإدارة المناطق المحمية.

٤٥ - واستمرت التدابير التي اتخذتها الحكومة لتنظيم سوق المطاط والحد من الاستغلال غير المشروع للمطاط. ووقعت شركة ماليزية اتفاقا من اتفاقات الامتياز، أقره الجهاز التشريعي في تموز/يوليه، لاستثمار ٨٠٠ مليون دولار في إنتاج زيت النخيل والمطاط في مزرعة غوثري للمطاط. ورغم أنه يتوقع من هذا الاستثمار إيجاد حوالي ٢٠ ٠٠٠ فرصة عمل على مدى الأعوام الـ ١٠ المقبلة، فإن الفترة الانتقالية المباشرة قد تثير شواغل أمنية لأنه لم يتضح بعد إن كانت هذه الشركة ستعيد تشغيل جميع العمال الحاليين.

واو - الحوكمة

٤٦ - في ١١ حزيران/يونيه، أصدرت الرئيسة الأمر التنفيذي رقم ٢٠ الذي ينشئ لجنة لإصلاح القانون يتوقع منها أن تضطلع بإصلاح وتطوير قوانين ليبريا، وكفالة الانسجام والاتساق بين القوانين واقتراح اتجاه وإطار عمل لإصلاح القانون في البلد. إلا أنه في نفس

الوقت، لم تشكل بعد فرقة العمل المعنية باستعراض الدستور التي أنشئت في كانون الثاني/يناير.

٤٧ - وظلت الحكومة تواجه تحديات جسيمة في السير قدما بخطتها لمكافحة الفساد رغم إحراز بعض التقدم في تعزيز آليات الرقابة. واعتبر الجمهور الليبري على نطاق واسع أن فشل الحكومة في الحصول على أحكام بالإدانة في قضايا فساد بارزة ضد الرئيس السابق للحكومة الانتقالية الوطنية لليبريا، تشارلز غيود براينت، والرئيس السابق لمجلس النواب، إدوين سنووي، بمثابة انتكاسة لجهودها في مجال مكافحة الفساد.

٤٨ - واستمر تحسن القدرة التنفيذية للجنة الليبرية لمكافحة الفساد، وشرعت في التحقيق في قضيتين كبيرتين من قضايا الفساد. ومن ناحية ثانية فإن عدم وجود تشريعات داعمة، بما في ذلك مدونة عامة لقواعد السلوك، ما زال يعوق فعالية اللجنة. وفي نفس الوقت، أصدرت اللجنة العامة لمراجعة الحسابات ١٥ تقريراً من تقارير المراجعة وتوجد عدة تقارير أخرى في المراحل الأخيرة من الاستعراض الداخلي. وتشمل التقارير التي ستصدر في الأسابيع المقبلة عمليات مراجعة تغطي وزارات الأراضي والمعادن والطاقة، والمالية والتعليم والصحة والأشغال العامة، وهي لازمة كمحفزات لبلوغ نقطة الإنجاز المحددة للبلدان الفقيرة المثقلة بالديون. وتخطط اللجنة أيضاً لإنشاء وحدة داخلية لرصد مدى استجابة الحكومة لتوصيات المراجعة.

٤٩ - وسينتهي رسمياً برنامج تقديم المساعدة في مجال الحكم وإدارة الاقتصاد في ٣٠ أيلول/سبتمبر. وبعد ذلك، سيتوقف سريان ترتيبات التوقيعات المشتركة المتعلقة بالمستشارين الممولين من وكالة التنمية الدولية التابعة للولايات المتحدة في مطار روبرتس الدولي، والهيئة الوطنية للموانئ، وشركة تكرير النفط الليبرية، وإدارة شؤون الميزانية التابعة لوزارة المالية. وسيمول صندوق النقد الدولي والبنك الدولي استبقاء مستشارين لديهم سلطة التوقيعات المشتركة في وزارة المالية والمصرف المركزي لليبريا.

٥٠ - ومن أصل ١٥,٨ مليون دولار مخصصة لليبريا في إطار النافذتين الثانية والثالثة لصندوق بناء السلام، اعتمد مبلغ ١٥,٢ مليون دولار من أجل ٢١ مشروعاً، بما في ذلك مبادرات المصالحة وتعزيز القدرات الوطنية على توطيد السلام. ويساعد مكتب بناء السلام المنشأ حديثاً في مونروفيا اللجنة التوجيهية المشتركة في رصد المعلومات المستكملة الفصيلة الواردة من وكالات الأمم المتحدة المتلقية. وما زال من المبكر جدا تقييم الأثر لأن العديد من المشاريع استُهلكت في الأشهر الأخيرة. إلا أنه جرى تقييم ثلاثة مشاريع سريعة على نحو إيجابي

في عام ٢٠٠٨، بما في ذلك الدعم المؤقت المقدم لدوائر الادعاء العام في المناطق النائية من البلد، وكذلك جهود المصالحة في مقاطعة نيمبا.

رابعاً - المسائل الشاملة لعدة قطاعات في إطار البعثة

ألف - الإعلام

٥١ - واصلت بعثة الأمم المتحدة في ليبيريا العمل على نحو وثيق مع وكالات الأمم المتحدة ووزارات الحكومة بشأن تحدياتها الرئيسية في مجال الاتصالات. وركزت البعثة على الدعوة إلى تغيير سلوك شباب ليبيريا، عن طريق تنظيم حملات مشتركة عن العنف الجنسي والقائم على نوع الجنس. وركزت الرسائل أيضاً على استراتيجية الحد من الفقر وسيادة القانون. ونظراً إلى القدرة المحدودة لوسائل الإعلام الليبيرية المطبوعة والإلكترونية، عمل فريق الأمم المتحدة للاتصالات ووزارة الإعلام على تحسين نوعية صحفيي البلد وقدرتهم.

باء - فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز

٥٢ - واصلت بعثة الأمم المتحدة في ليبيريا إجراء تدريب لتوعية أفرادها بشأن فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز والأمراض المنقولة عن طريق الاتصال الجنسي، وقدمت أيضاً الواقيات الذكرية، والمشورة بصفة طوعية وسرية، والفحوص الطبية، ومجموعات لوازم الوقاية بعد التعرض للفيروس. ومن خلال فريق الأمم المتحدة المواضيعي المعني بفيروس المناعة البشرية/الإيدز، دعمت البعثة الحكومة في إنشاء أمانة للجنة الوطنية للإيدز.

جيم - الجنسية

٥٣ - واصلت البعثة تقديم الدعم الاستشاري التقني إلى الحكومة بشأن قرارات الجمعية العامة ١٣٢٥ (٢٠٠٠) و ١٨٢٠ (٢٠٠٨) عن المرأة والسلام والأمن، وساعدت الحكومة على إعداد دفاعها عن تقريرها الأول المتعلق باتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة في تموز/يوليه. وقد وضعت حالياً استراتيجية الحكومة لتنفيذ خطة العمل الوطنية لقرار مجلس الأمن ١٣٢٥ (٢٠٠٠). وعلى الرغم من وضع عدة أطر في مجال السياسات المراعية للمنظور الجنساني، لا يزال تطبيقها في مجال تصميم البرامج وتنفيذها، وبالتالي قدرتها على التأثير إيجابياً في النساء والبنات، يشكل تحدياً خطيراً، لا سيما في الأرياف. وقد واصلت البعثة أيضاً توعية أفرادها وحكومة ليبيريا والمجتمع المدني وتنمية قدراتهم في ما يتعلق بالقضايا الجنسية، والعنف الجنسي والقائم على أساس نوع الجنس، والاستغلال والاعتداء الجنسيين.

دال - سلوك أفراد البعثة وانضباطهم

٥٤ - ومن خلال حملات التدريب والتوعية، واصلت البعثة تنفيذ الاستراتيجيات الرامية إلى منع جميع فئات سوء السلوك التي يرتكبها موظفو الأمم المتحدة وتحديدتها والإبلاغ عنها والتصدي لها على نحو فعال، مع إيلاء الأولوية لكفالة التقيد الكامل بسياساتي القائمة على عدم التسامح إطلاقاً في ما يتعلق بالاستغلال والاعتداء الجنسيين. وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، أبلغ عن ١٣ حالة سوء سلوك خطيرة، بما فيها تسعة ادعاءات بالاستغلال والاعتداء الجنسيين. وأبلغ أيضاً عن ١٢٢ حالة سوء سلوك تشمل موظفي البعثة، ومن ضمنها جرائم السرقة الصغيرة التي تتعلق بالوقود، والحواسيب، وأجهزة الاتصال اللاسلكي، ومواد البناء وقد أُجريت تحقيقات بشأن جميع حالات سوء السلوك التي أبلغ عنها، واتخذت تدابير تأديبية حسب الاقتضاء.

هاء - سلامة موظفي الأمم المتحدة وأمنهم

٥٥ - لا تزال الجريمة تشكل أعظم تهديد أمني لأفراد الأمم المتحدة وممتلكاتها، لا سيما في مونروفا. وقد أفيد عن زيادة كبيرة في حوادث السطو المسلح التي تستعمل فيها الأسلحة البيضاء والنارية، خلال الفترة قيد الاستعراض، ومن ضمنها ٢٠ حادثاً استهدفت بشكل خاص أفراد الأمم المتحدة. وقد توفي موظف وطني وأربعة من الأفراد العسكريين التابعين للبعثة جراء المرض خلال الفترة المشمولة بالتقرير، فيما قتل جنديان من البعثة في حوادث سير.

خامساً - نشر البعثة

العنصر العسكري

٥٦ - وكما ورد في تقريرتي الخاص، في أعقاب نهاية المرحلة الثانية من تخفيض البعثة في آذار/ مارس ٢٠٠٩، يبلغ قوام القوة العسكرية المأذون بها للبعثة حالياً ٢٣١ ١٠ فرداً، بما في ذلك ٩٨١ ٩ فرداً في ليبيريا وقوة حراسة عسكرية قوامها ٢٥٠ فرداً منتشرة في المحكمة الخاصة لسيراليون في فريتاون. وقد وُحِّدَت البعثة إعادة تنظيم قطاعاتها العسكرية من أربعة قطاعات إلى قطاعين، فقسمت نشر قوات البعثة في ليبيريا بشكل مائل على طول الحدود القائمة وممرات النقل الطبيعية. وأدت عملية إعادة التنظيم هذه إلى تبسيط هيكل القيادة والمراقبة. ولا تزال قوة البعثة تتوطد، وتتحوّل إلى وضع أكثر مرونة، وتزِيل نقاط التفتيش الثابتة، وتخفّض الوظائف الأمنية كلما أمكن من الناحية التشغيلية واللوجستية.

عنصر الشرطة

٥٧ - حتى ٤ آب/أغسطس، بلغ قوام شرطة البعثة ٣٤٤ فرداً من أصل الحد الأقصى المأذون به وهو ٣٧٥ فرداً، ومن بينهم ٤٦٥ مستشار شرطة و ٨٤٣ موظفاً في سبع وحدات شرطة مشكلة، و ٢٣ من موظفي الإصلاحات، و ١٣ موظف هجرة. وبموجب قرار مجلس الأمن ١٨٣٦ (٢٠٠٨) الذي يأذن بزيادة عنصر شرطة البعثة، وصلت وحدة شرطة مشكلة من الهند إلى ليبيريا في آب/أغسطس، وانتشرت في مقاطعة غراند غيده.

سادساً - بعثة تقييم الاحتياجات الانتخابية

٥٨ - طلبت لجنة الانتخابات الوطنية الليبرية، في رسالة مؤرخة ١٠ شباط/فبراير، إلى الأمم المتحدة نشر بعثة تقييم احتياجات ليبيريا بغرض تقييم احتياجات لجنة الانتخابات الوطنية الليبرية في الإعداد لتسجيل الناخبين وإجرائه عام ٢٠٠٩، قبل موعد إجراء الانتخابات الرئاسية والتشريعية العامة في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١١. وعليه، فقد نشر وكيل الأمين العام للشؤون السياسية، بصفته منسق الأمم المتحدة لأنشطة المساعدة الانتخابية، بعثة تقييم احتياجات ليبيريا للفترة من ١٨ إلى ٢٧ أيار/مايو.

٥٩ - واستشارت بعثة تقييم الاحتياجات التي أقامت اتصالاً وثيقاً مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وبعثة الأمم المتحدة في ليبيريا شريحة عريضة من أصحاب المصلحة الليبريين والدوليين، شملت لجنة الانتخابات الوطنية الليبرية، والمشرعين، وممثلي الأحزاب السياسية والمجتمع المدني، وأفراد مجتمع الجهات المانحة والدبلوماسية. وكان هدف البعثة توضيح الجدول الزمني للعملية الانتخابية، وتقييم البيئة السياسية ودراسة الإطار القانوني للانتخابات بغرض وضع التوصيات المتعلقة بالمساعدة الانتخابية التي ينبغي أن تقدمها الأمم المتحدة. واستندت البعثة في توصياتها إلى متطلبات دعم القدرة الوطنية على إجراء العمليات الانتخابية، بما في ذلك الانتخابات المحلية، بعد انسحاب البعثة من ليبيريا.

ألف - استنتاجات بعثة التقييم

٦٠ - أشارت مناقشات بعثة تقييم الاحتياجات مع طائفة واسعة من أصحاب المصلحة إلى أن انتخابات عام ٢٠١١ تستقطب اهتماماً كبيراً. وقد أدى هذا القدر الكبير من هذا الاهتمام إلى نشوء بعض التوترات، بما في ذلك بين الأحزاب السياسية وبين الأحزاب ولجنة الانتخابات الوطنية الليبرية. ومع أن اللجنة تولت تنظيم وإجراء انتخابات فرعية أشاد بها أصحاب المصلحة السياسيون، فقد انتقد بعض الأحزاب السياسية اللجنة بسبب تنفيذها دورها الرقابي بالتدخل في مسائل القيادة الداخلية للأحزاب السياسية. وبالرغم من وجود

بعض المبادرات لتحسين العلاقة بين لجنة الانتخابات الوطنية والأحزاب السياسية، يسود الاعتقاد بضرورة تعزيز الحوار المنتظم. وفي غضون ذلك، زعم بعض أحزاب المعارضة أن الحزب الحاكم يفتقر إلى الالتزام الحقيقي بالحوار. وتبين لبعثة تقييم الاحتياجات أن هذه التوترات تبرز في سياق بيئة سياسية ناشئة، تتميز باندماج أحزاب سياسية، وتغيرات مثار نزاع في القيادة، وانخفاض عدد الأحزاب في البلد من ٣٠ عام ٢٠٠٥ إلى ١٧ حالياً.

٦١ - ووجدت بعثة تقييم الاحتياجات أن من المرجح أن تطفو التوترات الكامنة، بما في ذلك المسائل المتعلقة بالمصالحة الوطنية والحصول على الموارد خلال فترة الانتخابات. وتظهر بالفعل بعض هذه المسائل منذ صدور تقرير لجنة الحقيقة والمصالحة. ويرجح، في هذا الصدد، أن تتعرض اللجنة الوطنية للانتخابات لاختبار عند إجراء انتخاب فرعي لانتخاب خلف لأحدث الأعضاء في مجلس الشيوخ من مقاطعة مونتسيرادو، الذي وافته المنية في ٣ آب/أغسطس. وشدد محاورو البعثة بصورة خاصة على أن ثمة احتمالات كبيرة في التشكيك بالانتخابات إذا لم تعالج الشواغل السياسية والاجتماعية الأساسية بصورة مناسبة. ومن شأن إحراز التقدم في تحقيق التنمية الاجتماعية والاقتصادية في العامين المقبلين أن يسهم أيضاً بشكل كبير في تحسين البيئة الضرورية لإجراء الانتخابات.

٦٢ - وأجريت انتخابات عام ٢٠٠٥ وفقاً لاتفاق السلام الشامل الموقع في أكرا عام ٢٠٠٣، الذي علق مؤقتاً بعض الأحكام الدستورية المتصلة بالانتخاب للمناصب العامة. بيد أنه من المتوقع إجراء انتخابات عام ٢٠١١ وفقاً لدستور ليبيريا لعام ١٩٨٦ ما لم تعتمد تعديلات خلال الدورة التشريعية الحالية. وثمة حاجة لإيضاح الإطار القانوني للانتخابات مبكراً لتجنب التأخير في عمليات التحضير للانتخابات، بما في ذلك تعيين الحدود وتسجيل الناخبين. وقد أدت مناقشات مطولة إلى تأخير اعتماد مشروع قانون العتبة اللازم لكي تحدد لجنة الانتخابات الوطنية الدوائر الانتخابية. وأحرز بعض التقدم في تموز/يوليه، عندما وافق مجلس الشيوخ على تحديد عتبة السكان بـ ٤٠.٠٠٠ للدوائر التشريعية. إلا أن الشرط الإضافي ومؤداه عدم جواز أن يكون لأي مقاطعة أقل من نائبين قوبل بمعارضة بعض أصحاب المصلحة الذين تساءلوا عن مدى دستورية هذا المقترح، ويساورهم القلق بشأن التكاليف الإضافية لزيادة ما يصل إلى ٢٤ مقعداً جديداً في مجلس النواب. ولا تزال هذه المسألة موضع دراسة من جانب السلطة التشريعية وهي تحول دون سن مشروع القانون ليصبح قانوناً.

٦٣ - ويشترط دستور ليبيريا أغلبية مطلقة للفوز في الانتخابات الرئاسية والتشريعية والمحلية. وإذا لم يعدل الدستور فيما يتعلق بالانتخابات التشريعية، فقد يتعين على اللجنة الوطنية

للاتخابات إجراء ما يصل إلى ١٠٠ دورة تصفية انتخابية في موعد لا يتجاوز شهرا واحدا بعد الجولة الأولى من الانتخابات العامة لعام ٢٠١١، مما يضع عبئا تنفيذياً غير مسبوق على اللجنة الوطنية للانتخابات. وأيدت جميع الأحزاب السياسية تعديل هذا الحكم لتمكين الأغلبية البسيطة من البت في الانتخابات التشريعية، وتخفيف التحدي اللوجستي الذي يواجه لجنة الانتخابات الوطنية، وتخفيض تكاليف الحملات الانتخابية للأحزاب السياسية. وإذا وافق المجلس التشريعي على التعديلات الدستورية المقترحة، سيطلب من اللجنة الوطنية للانتخابات إجراء استفتاء وطني بعد مضي سنة واحدة على الأقل اعتباراً من تاريخ قرار المجلس التشريعي حتى تكون التغييرات ملزمة في انتخابات عام ٢٠١١. وفي حين أن من شأن ذلك طرح تحديات تنفيذية إضافية أمام لجنة الانتخابات الوطنية في الأجل القصير، سيكون لتبسيط الإطار القانوني فوائد بعيدة الأمد فيما يتعلق بالجدول الزمني للانتخابات في البلد.

٦٤ - وهناك أيضاً العديد من التحديات التقنية التي يتعين التصدي لها، باعتبار أن المساعدة الدولية ستكون أقل شمولاً مما كانت عليه في انتخابات عام ٢٠٠٥. وسيتعين إجراء العديد من المناسبات الانتخابية في إطار زمني ضيق للغاية. وفي الوقت نفسه، قد يزداد عدد الناحيين بنسبة تصل إلى ٤٥ في المائة؛ وإذا اعتمدت العتبة الجديدة الحد الأدنى المقترح المكون من مقعدين لكل مقاطعة، فقد تؤدي أيضاً إلى زيادة تصل إلى ٣٠٠ ١ مركز اقتراع جديد في جميع أنحاء البلاد.

باء - توصيات بعثة التقييم

٦٥ - نظراً لتوقع نشوء التوترات السياسية والاجتماعية التي يمكن أن تعيق إجراء الانتخابات، أوصت بعثة تقييم الاحتياجات بضرورة أن يضاعف جميع أصحاب المصلحة الليبريين، بدعم من الأمم المتحدة وغيرها من الشركاء الدوليين، الجهود لتيسير الحوار البناء، مع قيامهم أيضاً بإنشاء آليات للإنذار المبكر وتسوية المنازعات. وسوف يساعد هذا الحوار لجنة الانتخابات الوطنية والأحزاب السياسية على التوصل إلى نهج متفق عليه بشأن قواعد الانتخابات وتنظيمها. وأوصت البعثة كذلك بضرورة حصول اللجنة الاستشارية المشتركة بين الأحزاب، التي توفر منتدى للحوار وإشراك الأحزاب السياسية، على دعم إضافي لتعزيز فعاليتها.

٦٦ - ونظراً للمسؤولية الرئيسية للمؤسسات الليبرية عن تنظيم وإجراء انتخابات عام ٢٠١١، وضماناً لاستدامة القدرات الوطنية على إجراء العمليات الانتخابية، قررت البعثة أن من الضروري أن يكون بناء القدرات المحلية محل التركيز الرئيسي للمساعدة

الانتخابية الدولية. وفي هذا الصدد، ينبغي زيادة القدرات اللوجستية الوطنية إلى أقصى حد. وكشف تقييم للقدرات التنفيذية لليبريا عدم وجود مرافق للتخزين واقتصار وسائل النقل المملوكة وطنياً على ٢٠٠ شاحنة عسكرية، وعلى سيارات أجرة خاصة وحمالين. واستناداً إلى تقييم البعثة، نشر برنامج الأمم المتحدة الإنمائي خبر لوجستيات انتخابية إلى ليبريا في تموز/يوليه، لإجراء استعراض شامل للقدرات الوطنية والاحتياجات اللوجستية، بالإضافة إلى إجراء استعراض لقدرة بعثة الأمم المتحدة في ليبريا على ملء الفجوات اللوجستية المتبقية. واستناداً على هذا الاستعراض، يوصى بأن تقوم بعثة الأمم المتحدة في ليبريا بتقديم الدعم اللوجستي للانتخابات لسد الفجوات في القدرات الوطنية.

٦٧ - وفي حين أن إجراء انتخابات حرة ونزيهة، خالية من النزاعات قد أضيف إلى قائمة البعثة للنقاط المرجعية الأساسية للتخفيض التدريجي، فإن البعثة غير مكلفة بتقديم المساعدة الانتخابية. وفي هذا الصدد، أوصت بعثة تقييم الاحتياجات بمراجعة ولاية بعثة الأمم المتحدة في ليبريا لتشمل بعض المهام المتعلقة بالانتخابات دعماً للمؤسسات الوطنية، بما في ذلك تقديم الدعم اللوجستي، خاصة لتسهيل الوصول إلى المقاطعات النائية، وتنسيق كامل المساعدة الانتخابية الدولية لضمان الانسجام والحيلولة دون ازدواجية الجهود. وأوصت بعثة التقييم أيضاً بضرورة قيام بعثة الأمم المتحدة في ليبريا أيضاً بدعم المؤسسات والأحزاب السياسية الليبرية في هيئة بيئة مواتية لإجراء انتخابات سلمية.

٦٨ - وقدمت بعثة تقييم الاحتياجات أيضاً توصيات محددة لبناء القدرات المتوسطة والطويلة الأجل في مجالات العمليات والتخطيط، وترسيم الحدود، وتسجيل الناخبين وإدارة النتائج، والتربية المدنية وتهيئة الناخبين، واللوجستيات والمشتريات، وكذلك في مجال تقديم المشورة في الشؤون القانونية والعلاقات الخارجية. واستناداً إلى هذه التوصيات، يقوم برنامج الأمم المتحدة الإنمائي بوضع مشروع للمساعدة الانتخابية متعددة القطاعات. وستحتاج المؤسسات الليبرية قادراً كبيراً من المساعدة المالية والتقنية من جانب المجتمع الدولي في مجالات تخطيط العملية الانتخابية وتنظيمها وإجراءها وتأمين ذلك. وقد خصصت وكالة التنمية الدولية التابعة للولايات المتحدة الأمريكية ١٤,٥ مليون دولار بصورة مستقلة على مدى خمس سنوات لإقامة إدارة مستدامة للانتخابات، تشمل تقديم الدعم إلى لجنة الانتخابات الوطنية، وتسجيل الناخبين للانتخابات المحلية، وطبع أوراق الاقتراع وتقديم الدعم للأحزاب السياسية.

سادسا - الجوانب المالية

٦٩ - خصصت الجمعية العامة، بموجب قرارها ٢٩٦/٦٣، مبلغا قدره ٥٦٠,٩ مليون دولار، وهو ما يعادل نحو ٤٦,٧ مليون دولار شهريا، للإبقاء على بعثة الأمم المتحدة في ليبيريا للفترة من ١ تموز/يوليه ٢٠٠٩ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٠. وإذا ما قرر مجلس الأمن تمديد ولاية بعثة الأمم المتحدة في ليبيريا إلى ما بعد ٣٠ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٩، فإن تكلفة الإبقاء على البعثة حتى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٠ ستقتصر على المبالغ التي وافقت عليها الجمعية العامة.

٧٠ - وفي ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠٠٩ بلغت الاشتراكات المقررة غير المسددة للحساب الخاص لبعثة الأمم المتحدة في ليبيريا ٦٨,٤ مليون دولار. وبلغ مجموع الاشتراكات المقررة غير المسددة لجميع عمليات حفظ السلام في ذلك التاريخ ما مقداره ٥٨٠,٩ مليون دولار.

٧١ - وسُددت تكاليف القوات ووحدات الشرطة التي تحملتها الحكومات المساهمة بقوات ووحدات الشرطة المشكلة للفترة الممتدة حتى ٢٨ شباط/فبراير ٢٠٠٩. وفي ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠٠٩ بلغ مجموع المبالغ المستحقة للبلدان المساهمة بقوات وشرطة ٤٥,٤ مليون دولار.

ثامنا - ملاحظات

٧٢ - تواصل ليبيريا إحراز تقدم كبير في توطيد السلام والاستقرار في أراضيها. بيد أن المكاسب التي تحققت حتى الآن تظل هشة، وبخاصة في مجالي بناء مؤسسات الأمن وسيادة القانون وإيجاد فرص العمل. وكما تجلّى من أعمال الشغب التي اندلعت في هاربر في حزيران/يونيه، لا تزال الاضطرابات المدنية تشكل تحديا خطيرا أمام تحقيق الاستقرار في ليبيريا، مما يكشف أوجه القصور في قدرات المؤسسات الوطنية. ومن الأهمية بمكان أن تبذل حكومة ليبيريا كل ما في وسعها من أجل تطوير مؤسسات وطنية للأمن وسيادة القانون تتمتع باستقلال تشغيلي كامل.

٧٣ - وقد وصلت ليبيريا إلى لحظة حاسمة إثر صدور تقرير لجنة الحقيقة والمصالحة الذي يقدم لشعب ليبيريا فرصة هامة للمضي قدما في خطة المصالحة الوطنية والدخول في حوار وطني بناء بشأن الأسباب الجذرية للنزاع الليبري. وينبغي أن تُتاح للشعب الليبري الفرصة الكاملة لكي ينظر في توصيات اللجنة ويحدد بنفسه أفضل السبل لتنفيذها. ولذلك فإنني أشعر بالارتياح للدور الاستباقي الذي تضطلع به المنظمات الدينية وغيرها من الجهات

الفاعلة في المجتمع المدني لتعزيز نقاش واسع النطاق بشأن تقرير اللجنة. وفي الوقت نفسه، يساورني القلق إزاء التهديدات التي صدرت مؤخرا ضد بعض أعضاء اللجنة، وأدعو حكومة ليبيريا إلى اتخاذ التدابير المناسبة ضد كل من يثبت ضلوعه في أعمال تخريبية يمكن أن تقوض عملية السلام. وينبغي لحكومة ليبيريا أيضا تسريع جهودها من أجل تشكيل اللجنة الوطنية المستقلة المعنية بحقوق الإنسان.

٧٤ - وأثني على حكومة ليبيريا لاتخاذها خطوات ترمي إلى معالجة بعض التحديات المشار إليها في تقريرتي الخاص، بما في ذلك من خلال تعيين قيادة جديدة للشرطة الوطنية الليبيرية وزيادة ميزانيتها التشغيلية. وينبغي للشركاء الثنائيين أن يضطلعوا بدورهم لمعالجة أوجه القصور في تطوير الشرطة وذلك من خلال دعم الأولويات المحددة في الخطة الاستراتيجية للشرطة الوطنية. وأحث مجتمع المانحين على حضور العرض الذي ستقدمه الشرطة الوطنية الليبيرية بشأن هذه الأولويات في نيويورك في أيلول/سبتمبر، والمساهمة بسخاء في تنفيذ الخطة. وفي الوقت نفسه، سيتطلب إصلاح قطاع الأمن بفعالية اتباع نهج شمولي وإيلاء اهتمام متناسب لتعزيز باقي مؤسسات سيادة القانون، بما في ذلك السجون والهيئات القضائية. وستحتاج الحكومة أيضا إلى مساعدة مستمرة من أجل دعم القوات المسلحة الليبيرية الجديدة عند تسليمها المسؤولية عن مواصلة تطوير القوات المسلحة في كانون الأول/ديسمبر.

٧٥ - وفي حين حققت حكومة ليبيريا بعض التقدم المشجع فيما يتعلق بتحقيق الإنجازات المستهدفة في استراتيجية الحد من الفقر، يظل ضعف القدرات المؤسسية عائقا خطيرا على المستويين الوطني والمحلي. لكنني متفائل إزاء إنشاء آلية أقوى لرصد تنفيذ استراتيجية الحد من الفقر تخضع للجنة المعنية بتنمية ليبيريا وإعادة تعميرها، وإزاء تحسن علاقات العمل بين الجهازين التشريعي والتنفيذي مما ساعد على اعتماد تشريعات رئيسية تتعلق باستراتيجية الحد من الفقر. وبالرغم من الجهود الهامة المبذولة على المستوى الوطني، فقد أثر التراجع الاقتصادي العالمي تأثيرا سلبيا على عملية انتعاش ليبيريا. وبالتالي، فإنني أحث جميع الشركاء الدوليين على مواصلة دعم ليبيريا خلال هذه المرحلة الحرجة بالنظر إلى أوجه الترابط بين الأمن والتنمية في حالات ما بعد النزاع.

٧٦ - وسيظل الاستقرار في ليبيريا معرضا للتأثر بالتطورات في المنطقة دون الإقليمية. ويساورني القلق بوجه خاص من أن يؤدي الاتجار بالمخدرات إلى المزيد من الاضطراب. فالادعاء الذي أطلقته السلطة العسكرية الحاكمة في غينيا بشأن احتمال وقوع هجمات تشنها عناصر مسلحة تتخذ من بلدان مجاورة مقرا لها يزيد من شبح تجدد النزاع الإقليمي. كذلك يظل وجود مقاتلين ليبيريين مسلحين في بلدان مجاورة دون التأكد من نواياهم مصدرا

للقلق البالغ. وبالتالي، فإن الدوريات المشتركة التي تقوم بها قوات الأمن الوطنية على الحدود في المنطقة دون الإقليمية تشكل مبادرة هامة ينبغي توسيعها من أجل تعزيز علاقات حسن الجوار والتعاون الأمني.

٧٧ - وستمثل انتخابات عام ٢٠١١ إنجازا حاسما لليبيريا ومحكّا لاختبار مدى استدامة السلام وقدرة المؤسسات الوطنية على تنظيم وتأمين حدث سياسي بالغ الحساسية. ووفقا لتوصية بعثة تقييم الاحتياجات، ينبغي زيادة القدرات الوطنية إلى أقصى حد استعدادا للانتخابات. ومن ناحية ثانية فلا مناص من وجود بعض الثغرات. وبالتالي، فإنني أتفق مع توصية البعثة الداعية إلى تكليف بعثة الأمم المتحدة في ليبيريا بإنجاز بعض مهام المساعدة الانتخابية، بما في ذلك تقديم الدعم اللوجستي وتنسيق المساعدة الانتخابية الدولية وتيسير هيئة أجواء إيجابية لإجراء انتخابات سلمية. وفي هذه الأثناء، سيواصل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي تطوير مشروع للمساعدة الانتخابية في ليبيريا، سيتطلب تنفيذه مساعدة سخية من شركاء ليبيريا. وأدعو السلطات الليبيرية أيضا إلى الاضطلاع بدورها من خلال اعتماد التشريعات اللازمة لوضع إطار قانوني للانتخابات حتى يتسنى بدء بعض المهام الرئيسية من قبيل تسجيل الناخبين.

٧٨ - وفي تقرير الخصاص المؤرخ ١٠ حزيران/يونيه، قدمت توصيات تتعلق بالمرحلة الثالثة من التخفيض التدريجي للبعثة الذي سيجري من تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٩ إلى أيار/مايو ٢٠١٠. وستشمل هذه التخفيضات إعادة ٢٠٢٩ من الأفراد العسكريين وثلاث طائرات عمودية هجومية و ٧٢ ناقلة جنود مدرعة من ليبيريا كل إلى وطنه، بحيث يصبح قوام القوة العسكرية للبعثة ٢٠٢ ٨ من الأفراد، منهم ٧ ٩٥٢ فردا في ليبيريا و ٢٥٠ فردا في المحكمة الخاصة لسيراليون في فريتاون. وسيبقى عنصر الشرطة في البعثة بقوامه المأذون به حاليا وهو ٣٧٥ ١ فردا. وفي ذلك التقرير، أوصيت أيضا بإضافة مهمة إجراء انتخابات حرة ونزيهة وخالية من النزاع إلى قائمة النقاط المرجعية الأساسية للتخفيض التدريجي للبعثة. وأطلب أن يوافق مجلس الأمن على التوصيات الواردة في تقرير الخصاص وأن يمدد أيضا ولاية البعثة لفترة سنة واحدة حتى ٣٠ أيلول/سبتمبر ٢٠١٠، مع اضطلاعها بدور المساعدة الانتخابية المبين في الفقرة ٦٧ من هذا التقرير.

٧٩ - وختاما، أود أن أعرب عن امتناني الصادق لممثلي الخاصة لليبيريا، إيلين مارغريته لوي، وللأفراد المدنيين والعسكريين في بعثة الأمم المتحدة في ليبيريا، لما يبدونه من التزام في دعم جهود توطيد السلام في ليبيريا، وأود أيضا أن أتوجه بالشكر إلى جميع البلدان المساهمة بالقوات وأفراد الشرطة، والجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، والاتحاد الأفريقي،

ومجموعة الاتصال الدولية المعنية بليبيا، ووكالات الأمم المتحدة وصناديقها وبرامجها، والمنظمات الإنسانية، والجهات المانحة المتعددة الأطراف والشائبة، فضلا عن المنظمات غير الحكومية الدولية والمحلية، على ما تقدمه من مساهمات هامة.

مرفق

بعثة الأمم المتحدة في ليبيريا: قوام الجيش والشرطة

(في ٤ آب/أغسطس ٢٠٠٩)

البلد	العنصر العسكري				وحدات الشرطة	
	المراقبون العسكريون	ضابط الأركان	القوات	المجموع	المشكلة	الشرطة المدنية
الاتحاد الروسي	٣	صفر	صفر	٣		١٦
الأرجنتين	صفر	صفر	صفر	صفر		صفر
الأردن	٤	٥	١١٥	١٢٤	٢٤٠	٢٠
إكوادور	٢	١	صفر	٣		صفر
ألمانيا	صفر	صفر	صفر	صفر		٦
إندونيسيا	٢	صفر	صفر	٢		صفر
أوروغواي	صفر	صفر	صفر	صفر		٤
أوغندا	صفر	صفر	صفر	صفر		١٨
أوكرانيا	٢	٢	٣٠٠	٣٠٤		١٤
أيسلندا	صفر	صفر	صفر	صفر		٢
إيطاليا	صفر	صفر	صفر	صفر		١
باراغواي	٢	١	صفر	٣		صفر
باكستان	٩	٨	٣٠٥٦	٥٠٧٣		٢٢
البرازيل	صفر	٢	صفر	٢		صفر
بلغاريا	١	صفر	صفر	١		صفر
بنغلاديش	١١	٩	٢٣٢٩	٢٣٤٩		١٧
بنن	٢	صفر	صفر	٢		صفر
البوسنة والهرسك	صفر	صفر	صفر	صفر		٧
بولندا	٢	صفر	صفر	٢		٣
دولة بوليفيا المتعددة القوميات	٢	١	صفر	٣		صفر
بيرو	٢	٢	صفر	٤		صفر
تركيا	صفر	صفر	صفر	صفر		٣١
توغو	٢	١	صفر	٣		صفر
جامايكا	صفر	صفر	صفر	صفر		١
الجيل الأسود	٢	صفر	صفر	٢		صفر

البلد	العنصر العسكري				وحدات الشرطة المشكّلة الشرطة المدنية
	المراقبون العسكريون	ضابط الأركان	القوات	المجموع	
جمهورية إثيوبيا الديمقراطية الاتحادية	١٣	٤	٨٦٩	٨٨٦	صفر
الجمهورية التشيكية	صفر	صفر	صفر	صفر	٥
جمهورية كوريا	١	١	صفر	٢	صفر
جمهورية مولدوفا	٢	صفر	صفر	٢	صفر
جمهورية نيبال الديمقراطية الاتحادية	٢	٣	١٥	٢٠	٢٣٨
الدانمرك	٢	صفر	صفر	٢	صفر
رواندا	صفر	صفر	صفر	صفر	٥
رومانيا	٢	صفر	صفر	٢	صفر
زامبيا	٣	صفر	صفر	٣	١٧
زمبابوي	٢	صفر	صفر	٢	٣٢
سري لانكا	صفر	صفر	صفر	صفر	٦
السلفادور	٢	صفر	صفر	٢	صفر
السنگال	١	٢	صفر	٣	صفر
السويد	صفر	صفر	صفر	صفر	١٦
صربيا	٤	صفر	صفر	٤	٦
الصين	٢	٦	٥٥٨	٥٦٦	١٦
غامبيا	٢	صفر	صفر	٢	١٩
غانا	٨	٧	٦٩٦	٧١١	٣٦
فرنسا	صفر	١	صفر	١	صفر
الفلبين	٤	١	١٣٥	١٤٠	٢٦
فنلندا	صفر	٢	صفر	٢	صفر
فيجي	صفر	صفر	صفر	صفر	٣١
قيرغيزستان	٣	صفر	صفر	٣	٤
كرواتيا	صفر	٢	صفر	٢	صفر
كينيا	صفر	صفر	صفر	صفر	٢٠
مالي	٢	صفر	صفر	٢	صفر
ماليزيا	٦	صفر	صفر	٦	صفر
مصر	٥	صفر	صفر	٥	٣
ملاوي	صفر	صفر	صفر	صفر	٢

البلد	العنصر العسكري				وحدات الشرطة المشكلة	الشرطة المدنية
	المراقبون العسكريون	ضابط الأركان	القوات	المجموع		
منغوليا	صفر	٢	٢٤٨	٢٥٠	صفر	صفر
ناميبيا	١	٣	صفر	٤	٦	٦
النرويج	صفر	صفر	صفر	صفر	٩	٩
النيجر	٢	صفر	صفر	٢	صفر	صفر
نيجيريا	١٤	١٠	١ ٦٤٩	١ ٦٧٣	١٢٠	٢٥
الهند	صفر	صفر	صفر	صفر	٢٥٧	٣
الولايات المتحدة الأمريكية	٤	٥	صفر	٩	١٢	١٢
اليمن	صفر	صفر	صفر	صفر	٧	٧
المجموع	١٣٥	٨٢	٩ ٩٧٠	١٠ ١٨٦	٨٥٥	٤٨٨

